



Improvement for some of randomness phenomenon

Abd Alla Ali Ismail Kormed ¹, Sherein El-Shahat ^{2*}

^{1,2} Department of Architecture Engineering, Nile Higher Institute for Engineering & Technology, Mansoura, Egypt
* sherein.shahat@nilehi.edu.eg

Abstract :

By the end of the first decade of the 21st century, the phenomenon of randomness increased and infringements exceeded the abilities of supervising governmental authorities to control them. Moreover, there is an adventurous spirit of some citizens to seize country lands by force. So, randomness appeared in new forms and regions particularly under public bridges as manifest in seizing great areas of country properties including:

1. Construction in areas under bridges.
2. Seizing the surrounding areas of bridges and roads for building haphazardly on these usurped areas.
3. Manipulating bridge stairs, pavements, and sidewalks for housing and other unauthorized purposes.

Such phenomena are by probably motivated by some forced reasons and factors chief among which is the infringer's personal behavior which is controlled by his/her cultural and social standards of living. On the face of it, such a phenomenon would seem to be a simple one; however, it fundamentally represents one facet of the city as an underdeveloped place on the account that occupants of these areas live inside and outside them in such a manner that they negatively affect the general tempo of the surrounding architectural design. These are to be considered as unsystematic, unplanned, and casual areas resulting from the illegal seizure of state properties. Despite the full life found in these areas, they still lack in basic utilities and conveniences.

The research has reached the following conclusions and recommendations:

- 1- Need for cooperation between government entities (Authority of Roads and Bridges, Ministry of Irrigation and Drainage, Ministry of Local Development and Administration of Industrial Safety) to prevent the spread of this phenomenon.
- 2- Early control of infringements.
- 3- Preventing citizens from seizing lands and removing any infringements in order to preserve the interest of the state.
- 4- Making the best use of the vacant spaces below bridges by turning them into park lots, children's entertainment areas, weekly markets, and public gardens.

Key words: Improvement, Problems, Law, Treatment .



■ مقدمة :

- العشوائيات وكيفية التغلب عليها :

لو تأملنا تاريخ بداية ظهور العشوائيات لوجدناه ليس وليد اليوم ولكنه بدأ في القرن التاسع عشر عقب الثورة الصناعية حيث هاجرت أعداد غفيرة من الريف الي الحضر سعياً لطلب الرزق في الوقت الذي لم يكن فيه الحضر مستعداً لاستقبال تلك الأعداد الكبيرة من المواطنين مما أخل وأحدث اضطراب علي مستويات التخطيط والوضع الاقتصادي والصحي ... الخ، والحال ذاته يتكرر بعد مرور مئات السنين بجمهورية مصر العربية حيث ان افتقار القري لفرص عمل للشباب وتميز المدينة بوجود الشركات والمصانع والإدارات أمور جميعها دفعت لهجرة المواطنين من القرية الي المدينة ومع تفاقم أعداد السكان وانخراط مواطني الريف مع المجتمع المدني في المدينة والعاصمة دون تخطيط مسبق ظهر تأخر ركب الحضارة في المدينة وتخلفت المدينة وبدأ ظهور شواهد تأخر عديدة ومنها العشوائيات أسفل الكباري والتي أفرزت مشاكل اجتماعية وصحية وأمنية فضلاً علي ارتفاع معدلات الجريمة.

عند زيارة أي شخص مدينة ما وتقع عيناه علي ظاهرة من ظواهر العشوائيات أياً كان نوعها يعني أن مواطن تلك المدينة يُعبر عن مقدار انتمائه لوطنه وتواصله الحضاري وتفاعله مع مجتمعه، وهذا مشهد يجب علينا جميعاً محاربته، وأين ما كانت العشوائيات تجد اضطراباً في الإيقاع والمفهوم العام للعمارة ورغم تطور المدن وظهور التحول في النواحي الاجتماعية والاقتصادية الحديثة الا ان هذه الظاهرة أفرزت مجموعات (طفيلية شيطانية) ينعدم التزامهم بالقانونين الوضعية ولا يلقوا لها بالاً مما يؤدي الي إحداث خلل في المنظومة البيئية والصحة العامة والتركيبية الحضارية، ويرى البحث أن المستوي الثقافي وتكوين شخصية الفرد يعود الي مراحل تعليمة الأولى الي مرحلة النضوج الفكري والذي من خلاله يتعامل مع المجتمع المحيط به وتعد نظرية نشأة المجتمعات العمرانية وارتباط المرء بمسكنه وتفاعله مع الوسط الاجتماعي المحيط به بشكل إيجابي من أهم الأمور التي تدفع المجتمعات للتقدم والازدهار والحدثة ومواكبة العصر وغالبا ما تكون تلك الرؤية هي غاية جميع طوائف المجتمع، ولكن هناك فئة تريد تحقيق ذاتها بصور وأشكال غير موضوعية ولو بالمخالفة للقانون وتلك الفئة عند ارتكابها المخالفة تحول مظهر المدينة الي شكل غير حضاري وفي هذا السياق يرى البحث ان دور السادة أطباء علم النفس هام جدا في معالجة تلك الأفراد للتوصل الي الدوافع التي تؤدي بهم للإقدام وارتكاب هذا الجرم وتعديهم علي أملاك الدولة.

يرى البحث أنه يمكن للمصمم معالجة بعض الظواهر المخلة والخارجة عن القانون من خلال إبداعاته المعمارية/الإنشائية والمواكبة للعلوم وتكنولوجيا التشييد حيث أن هناك ضرورة ملحة لإعادة هيكلة المنشآت بما يوفي باحتياجات المجتمع وهذا اتجاه يجب أن نسلكه ونستفيد منه لتطبيقه ولاستغلال أسفل الكباري، وهذا يتأتى من خلال التوسع الرأسي أسفل الكباري بتشبيد طوابق تحت الأرض ويكن هذا التوسع أسفل منسوب سطح الأرض أي بخلق أدوار سفلية تستخدم جراجات ومحلات ومخازن ودور عرض ثقافيه - فنيه - أزياء ... الخ، علي أن يحقق هذا التشبيد اتصال كافة الطوابق ببعضها عن طريق سلالم توفر الراحة للمتتفع ولسهولة الحركة مع مراعاة عمل الدراسات الأولية الدقيقة والتي تؤمن سلامة الكوبري الإنشائية وتضمن إتمام العمليات المراد إدخالها والمجاورة لأساسات الكوبري ومن أهم تلك الدراسات : المعرفة الحقيقية لمنسوب المياه الجوفية والوضع الإنشائي للأساسات وهل يسمح من عدمه بالتدخل، وأيضاً عدم الإضرار باتزان الأعضاء الإنشائية للكوبري والتأكد من ان المسافة بين الأساسات الخازوقية تسمح بالحفر والتشييد وخلق المساحات المطلوبة مع ضرورة الحفاظ علي شبكات البنية التحتية (شبكات غاز - مسارات خطوط الكهرباء - مسارات خطوط التليفونات - خطوط النت - وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي) .

■ منهجية البحث :

١. الجانب الاستقرائي : ويتمثل في الاطلاع الدائم علي المراجع القانونية ذات الصلة والنشرات والكتب الدورية المنظمة لأعمال البناء بوزارة التنمية المحلية وهيئة التنمية العمرانية والتي تم تعميمها علي المحافظات والتصفح لمواقع الإنترنت ذات الصلة .
٢. الجانب الاستنتاجي : والذي اتبعه البحث في التفسير المنطقي للمشكلات القائمة واستخلص منه طرق ردع المخالفين علي أملاك الدولة خاصة أسفل الكباري .
٣. الجانب العملي : من خلال المعايشة الميدانية للباحث أثناء عمله بوزارة التنمية المحلية "قطاع الشؤون الهندسية" ولفترة طويلة استطاع خلالها رصد بعض المشاكل وما يترتب عليها من سلبيات تعترض مسيرة الارتقاء الحضري في المدن ومنها مشاكل المساحات الفضاء أسفل مجموعة كباري سندوب بالمنصورة والتي علي منوالها معظم كباري جمهورية مصر العربية .

■ أهداف البحث :

- (١) إلقاء الضوء علي بعض ظواهر العشوائيات أسفل الكباري والتي تؤثر سلباً علي المظهر المعماري العام للمدينة والعاصمة ودعوة الجهات المعنية للمشاركة في دعم الاتجاه نحو الارتقاء بالعشوائيات.
- (٢) التوصل لطرق مثالية من خلالها تُستغل المساحات أسفل الكباري والسعي للنمو والارتقاء الحضري لتلك المساحات لصالح النفع العام.
- (٣) حماية المجتمع من خطر التلوث البيئي الناتج عن تراكم القمامة وتخزين المخلفات العضوية وغير العضوية أسفل الكباري.
- (٤) إصدار قرارات صارمة تحول دون إقامة محلات كهرباء أيا كان نوعها أسفل الكباري لتجنب حدوث مفاجآت غير سارة مثل الحرائق التي بدورها تهدر قدرة أعضاء الكوبري الإنشائية وتهدده بالانهيار وتعرض حياة المواطنين للخطر
- (٥) عدم السماح بمزاولة أنشطة أسفل الكباري يترتب علي وجودها عرقلة لحركة المرور والإخلال بالوضع الأمني للطرق والشوارع .
- (٦) حماية الأعضاء الإنشائية للكباري من الخلل الذي يحدث نتيجة سوء استخدام المواطنين المخالفين للمساحات أسفل الكباري بما يضمن سلامة الكباري .
- (٧) إزالة العقبات التي يحدثها المواطنون شاعلي المساحات أسفل الكباري والتي تتسبب في تأخير عمليات الصيانة الدورية للكباري عن موعدها المقرر .
- (٨) استغلال المساحات أسفل الكباري وذلك بتشبيد طوابق تحت الأرض بذات المساحة لاستغلالها وتوظيفها في أنشطة مختلفة.

■ موضوع البحث :

- استعراض حالات العشوائيات الشائعة أسفل الكباري :



الصور أرقام من ١ - ٤ توضح حالات التعدي علي حرم الكباري وأسفلها .



- الحالة الأولى :

وجود أرض زراعية ملكية خاصة بجوار الكباري وتظهر صور التعدي من خلال المزارعين في فترة تغيير موسم الزراعة حيث يقوم الفلاح باستصلاح الأرض وتسويتها وإلقاء ناتج تجريف الأرض علي حرم الكباري ويتكرر هذا الوضع مع كل موسم زراعة الي ان يضم المواطن مساحة حرم الكوبري الي الأرض ملكة خلسة دون انتباه من أحد .

- الحالة الثانية :

حالة وجود أرض ملكية خاصة بمنسوب منخفض عن مستوي الكوبري وفي الوقت ذاته متعامدة عليه ويصادف بأنها تبعد بمسافة تساوي مسافة حرم الكوبري فيبدأ المخالف أولاً بالتغلب علي فرق المناسيب إن كان منسوب الكوبري وامتداده أعلي من منسوب أرضه ثم يبدأ بالبناء في حرم الكوبري من خلال إقامة أساسات عبارة عن ميد سفلية وأعمدة وكمرات علوية وتسديدات من الطوب ثم يقيم بالردم والبناء بدءاً من حد الملكية وينتهي ملتجماً بمنسوب الكوبري " منطقة حرم الكوبري " وبهذا يحدث اتصال إنشائي بين ما أقامه وبين الكوبري فضلاً علي قيام المخالف بقطع حاجز أمان الكوبري الحديدي ويحل محله بوابه حديدية لصالحه .

١. دور الجهات الإدارية :

يعد اختلاف مفهوم العشوائيات بين الجهات الحكومية أمر بالغ الخطورة حيث أن تعريف العشوائيات له فلسفة تختلف من إدارة لأخري وقد يصل الأمر الي أن كل موظف يعرف العشوائيات طبقاً لمفهومه الشخصي، ويرى البحث أن المفهوم المناسب للحالات موضوع البحث هو الإشغال الغير قانوني (Squatter Settlement)، وهناك أسباب يرجع اليها تفحل تلك الظاهرة ومنها الفساد الإداري وضعف الرقابة ويرى البحث أن هذان العاملان محركهما هو المستوي الاقتصادي للمسئول أو الموظف المختص الأمر الذي منه يضطر المسئول للتغاضي عن بعض التعديات مقابل أغراض غير شرعية مما يؤدي الي تردي الأوضاع الإدارية والرقابية ويعد وقوع المخالفة تعبير صريح عن ضعف الجهة الإدارية ومسئوليتها، كما يرى البحث أن المسئول الأول عن مراقبة أحوال أسفل الكباري اليومي هو موظف من قبل هيئة الطرق والكباري منوط به المرور اليومي والإبلاغ عن حالات التعدي أولاً بأول لرؤسائه يسمي (الطواف) كما ان مسئولية وزارة التنمية المحلية (الشؤون الهندسية أقسام التنظيم والإشغالات وأملاك الدولة) مشتركين في الهيمنة والرقابة علي حالات التعدي مع هيئة الطرق والكباري حيث أن نشأة المخالفة في المهدي تتم تحت أعينهم وفي مقدورهم تطبيق القواعد القانونية اللازمة عليها لعدم تمادي المخالف، ويعد قانون الإشغالات " رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ " خاصة فيما ورد بمحتواه في المادة ١٣ والتي تنص علي (إذا حدث إشغال بغير ترخيص جاز للسلطة المختصة إزالته بالطريق الإداري علي نفقة المخالفة إذا كان هذا الإشغال مغللاً بمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة) أحد أدوات ردع المخالفة، لذا يرى البحث أنه علي موظف الإشغالات بوزارة التنمية المحلية تحرير محضر إشغال بواقعة التعدي ويتبعه بتحرير قرار إزالة ويعتمده من الشؤون القانونية ثم يخطر به الشرطة المختصة لدراسة تنفيذه ووضع الخطة الأمنية له وتحديد موعد للإزالة، كما ان قسم التنظيم بالجهة الإدارية ذاتها منوط به تطبيق مقتضيات القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ والذي يحتم علي الشؤون الهندسية اتخاذ كافة الإجراءات تجاه الواقعة واستصدار قرار إزالة فوري (قرار محافظ الدقهلية رقم ٢١٠ لسنة ٣٠١٣ والذي ينص علي انه بناءً علي ما ورد بالمادة ٥٩ و ٦٠ من القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ يجوز للجهة الإدارية إزالة المخالفة بالطريق الإداري علي نفقة المخالف وهي في المهدي حتي لا يتمكن المخالف من تطويرها أو استكمالها أو تمكن المخالف من الأرض)، وفي هذا الصدد يرى البحث أنه علي الجهة الإدارية (الشؤون الهندسية) أهمية متابعة تنفيذ القرار دون انتظار ما تنتهي إليه قرارات الجهات الأخرى التي تتناول موضوع المخالفة . كما يرى البحث أنه من زاوية تعدد الجهات الإدارية لمراقبة التعديات أمر إيجابي لردع المخالف ولتجسيم المخالفة في المهدي ولكن هناك سلبيات تعترض هذا النظام ومنها صعوبة تواصل الإدارات ببعضها وبشكل سريع ومباشر فضلاً علي وجود بعض المعوقات الإدارية والمتمثلة في بيروقراطية الأداء والخوف من المسئولية وإلقاء العبء الإداري من كل إدارة

علي الأخرى الأمر الذي به تتصرف كل إدارة بما تراه مناسباً حيال المخالفة وينتج عن ذلك ان قطاع الشؤون الهندسية بوزارة التنمية المحلية يتصدر للمخالفة بشكل واضح وسريع والذي منه قد يقع محرر المخالفة في الخطأ نتيجة تسرعه في اتخاذ الإجراء ولاسيما ان معظم محرري المخالفات معظمهم فنيين وليسوا مهندسين ويعتمدوا في وصف المخالفة علي المعاينة الظاهرية علي الطبيعة وهذا لا يعد كافياً للإلمام بكافة ملابسات المخالفة من مساحات وحدود حرم الكوبري أو عرض الطريق والارتفاعات المصرح بها ونسبة التعدي بالمقارنة بتلك القياسات الفنية .

من خلال عمل الباحث الميداني يشير الي انه يجب استصدار قرار الإزالة الفوري خلال فترة زمنية لا يجب أن تزيد عن ثلاثة أيام وعلي كافة الجهات المعنية (إدارية/فنية وشرطية) سرعة تنفيذ ما جاء بالقرار، ولكن لو نظرنا للواقع لوجدنا أنه عند دخول القرار حيز التنفيذ تظهر إشكاليات عديدة ومنها عدم تمكن حملة الإزالة من التنفيذ نتيجة لوجود خطأ فني في وصف المخالفة الأمر الذي به يصعب فهم المحاور الفنية للتمكن من تنفيذ الإزالة ويرجع البحث هذا التعقيد الذي يعرقل التنفيذ نتيجة عدم إلمام محرر واقعة المخالفة بكافة التفاصيل الفنية للمخالفة وذلك لخلو الشؤون الهندسية بوزارة التنمية المحلية من مستندات توضح " الخرائط العامة والتفصيلية للمناطق المجاورة للكباري وأيضا المناطق المحظور البناء عليها أو شغلها كحرم الطريق وأسفل الكباري " كما ان هناك افتقار لنماذج ورقية موحدة تستعملها تلك الإدارات ما اقتضت الضرورة، لذا وجب علي الجهة الإدارية/الفنية محررة قرار واقعة المخالفة تحري الدقة عند كتابة تفاصيل المخالفة وعدم إعطاء الفرصة لمحامي الدفاع لتصيد الأخطاء التي من خلالها يبطلوا المخالفة ويعطلوا تنفيذ قرارات الإزالة ويحصلوا في النهاية علي البراءة ومن الغريب أن تري الإدارة ذاتها ترتكب المخالفة تحت ستار أنها تساهم في المحافظة علي الأماكن أسفل الكباري أو أن لها ضرورة ملحة تقضي بإقامة مباني خدمية أسفل الكباري ببعض الأحياء ودون دراسة مسبقة للأبعاد المعمارية والإنشائية علي سبيل المثال :



الصورة رقم (٥) توضح وجود دورة مياه عمومية منشأة أسفل الكباري.

إنشاء دورات مياه عمومية وهذا أمر لم يكن وارد بالتصميمات الأولية للكباري ويعد قرار إنشائها خاطئ وعلي الجهة الإدارية تحمل عواقبه حيث أنه عند تشييدها يتطلب الأمر توصيل وإمداد خطوط الصرف لتتصل بشبكة الصرف الصحي العمومية ويتم ذلك بطريقة عشوائية تؤدي الي وجود مسارات مياه صرف غير مطابقة للمواصفات وينتج عنها تسريب المياه والرشح والرطوبة التي تضر بالكوبري في الحاضر والمستقبل فضلاً علي ظهور الأملاح علي الأعضاء الإنشائية للكوبري مما يقلل من كفاءته ويقلل عمره الافتراضي .

٢. سلوك المواطن :

في الآونة الأخيرة انتشر بين شباب القرى عادة تسمى بالتقليد الأعمى وهذه العادة تتلخص في رغبة تلك الفئة في النزوح من القرية الي المدينة دون تخطيط مسبق، وهذا الاتجاه نتيجة وجود مصانع حديثة وتمركز المصالح الحكومية بالعواصم هذان العاملان ساعدا علي جذب الشباب من حملة المؤهلات العليا والمؤهلات المتوسطة للعمل بمناطق الحضر،

والواقع أن بعض الشباب قد يحالفه الحظ في العمل والآخر قد يواجه صعوبة ويجد أنه في خضم أمواج الفشل ولا يجد من يسانده في هذا الوقت فيدخل الشخص في صراع مع ذاته فمنهم من يقرر أن يضع حد لتلك التجربة بالعودة لقرينته دون خسائر ومنهم من يرفض العودة لأنه يرى أنها دليل على الهزيمة وعدم النجاح لذا يستمر في عناد ذاته في الوقت الذي يفتقر للمورد المالي والمأوي ويتخبط في دهاليز شوارع المدينة ويقذف به القدر الي أسفل الكباري ومن هنا تبدأ مشكلة الاستيطان أسفل الكباري .

٣. أسباب ودوافع الإشغال الغير قانوني أسفل الكباري تنحصر في الآتي :

- دوافع قهرية أو اضطرارية .
- دوافع اقتصادية سعياً لطلب الرزق .
- دوافع إدارية (سلبية الإدارة في اتخاذ القرار الصائب الذي بدوره يولد استهانة المخالف بقرار الأجهزة الرقابية المختصة) .
- دوافع فردية واجتماعية :
 - فقدان الشخص للكيان الاجتماعي وافتقاره لمن يسانده في تحقيق أهدافه .
 - أشخاص يمتنون حرف تزاوّل بشكل فردي أو جماعي (تزييت وتشحيم ولوازم أعطال السيارات) وتشغيل ورش ميكانيكية .
 - أشخاص يقومون ببيع المشروبات الجاهزة والمأكولات والفاكهة وغيرها .
 - بائعي الصحف والمجلات والكتب .
 - أشخاص يستغلون المساحات الفضاء وذلك بتخزين قطع غيار السيارات والخردة أو الأخشاب المستعملة وغيرها .
 - تجارة مواد بناء .

■ الدراسة التطبيقية للبحث :

١. تطوير المساحات أسفل مجموعة كباري سندوب بالمنصورة :-

من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للمساحات الفضاء أسفل مجموعة كباري سندوب بالمنصورة والتي اتضح منها أنه بعد إتمام أعمال الكباري وتشغيلها أصبحت الأماكن الفضاء أسفل تلك الكباري فريسة للمواطنين الخارجين عن القانون والذين يمارسون أنشطة غير مرخصة والبعض الآخر يستغلها كمواقف للتكاتف.



الصور أرقام ٦ ، ٧ يوضحا بعض أماكن التعدي أسفل كباري سندوب بالمنصورة.



الصورة رقم (٨) توضح بعض أماكن التعدي أسفل مجموعة كباري سندوب بالمنصورة.

لذا رأي الباحث ان هناك ضرورة ملحة تستوجب إيقاف هذا الاستيطان الشيطاني وتطهير تلك المساحات وتخطيطها بما يعود بالنفع علي الدولة.

١,١ نبذة تاريخية ووصف لمجموعة كباري سندوب بالمنصورة :

جاءت فكرة إنشاء مجموعة كباري سندوب بالمنصورة في عهد حسنى مبارك إلا أن عقبات عديدة اعترضت التنفيذ، منها أن المنطقة بها جميع كابلات كهرباء ومار بها خطوط مواسير المياه والتليفونات الرئيسية لمدينة المنصورة ولكن بعد الدراسات الدقيقة بدأ العمل في المشروع منذ عام ٢٠١٣ علي أيدي الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وانتهي العمل به في عام ٢٠١٦ ويبلغ إجمالي أطوال الاتجاهات حوالي ٢٥٤٠ متراً، وينقسم الكوبري الي عدة اتجاهات منها طول الكوبري في الاتجاه المؤدي إلى القاهرة ٤٨٠ متراً، وفي الاتجاه المؤدي الي مركز السنبلابين ٤٠٠ متر، وطول الحارة المتجهة الي طريق دمياط الشرقي ٨٨٠ متراً، والحارة المتجهة لداخل المنصورة ٧٨٠ متراً، وتبلغ مساحته الإنشائية ٤٨ ألفاً و ١٥٠ متراً مربعاً وتم تنفيذه على مناسيب مختلفة، المنسوب الأول اعلي الأرض تبلغ مساحته ٢٥ ألف و ١٠٠ متر، و يضم حارتين مرويتين عرض الواحدة ٩ أمتار، ويرجع الاختلاف بين المناسيب لاختلاف اتجاهات حارات المرور كما تبلغ مساحة الطريق السطحي اعلي المزلقان المستخدمة لخدمة الكوبري ٢٣ ألفاً و ٥٨٠ متراً يضم حارتين مرويتين بعرض ٦ أمتار فضلاً علي تخصيص ١١١٠ متر من الطرق السطحية داخل مجرى ترعة البحر الصغير من الاتجاه الغربي جعلت لزيادة المساحة المرورية المستخدمة للخروج من منطقة مدينة سندوب ودون التأثير على عرض النهر وسريان وحركة المياه وسرعة تدفق المياه ويصل طول الكوبري الي ٥ كيلو و ٦٨٠ متراً وكانت أهم أهدافه ربط الدقهلية بالاتجاه المؤدي الي القاهرة والشرقية ودمياط وربط مراكز ومدن عديدة داخل المحافظة ببعضها.

٢,١ الوضع المقترح للاستفادة من بعض المساحات الفضاء أسفل مجموعة كباري سندوب بالمنصورة :

اتضح من خلال الدراسة الميدانية للمساحات الفضاء أسفل مجموعة كباري سندوب وخاصة المناطق الموضحة (بالصور أرقام ٦ ، ٧ ، ٨) أنه من الممكن استغلالها لتكن إحدى مواقف سيارات النقل الداخلي لمدينة المنصورة بالجهة الشرقية والمقابلة لموقف سيارات الأقاليم بسندوب الموازي لشريط السكة الحديد الزقازيق – المنصورة .

٢. تطوير المساحة أسفل كوبري الجامعة بالمنصورة :-

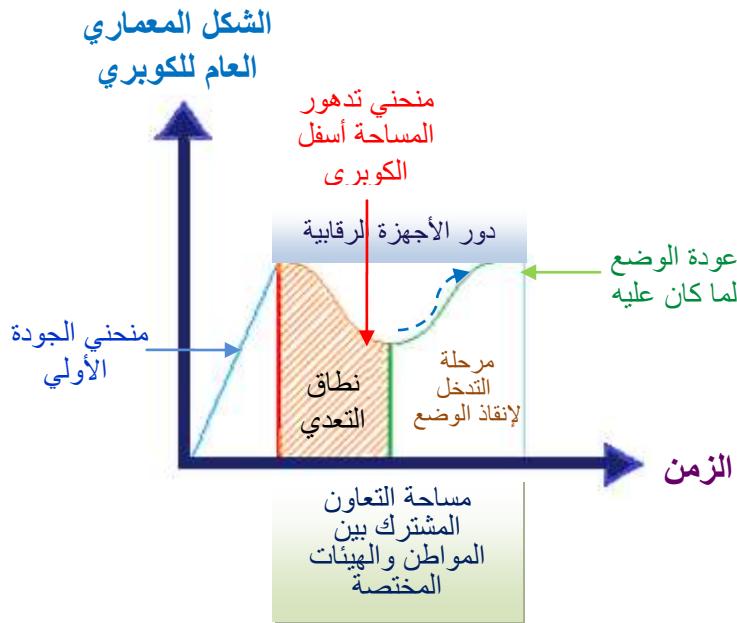


الصورة رقم (٩) توضح المساحة التي كان متعدياً عليها أسفل كوبري الجامعة بالمنصورة.

في الفترة الماضية كانت هناك تعديلات أسفل كوبري الجامعة بالمنصورة الذي يبعد بمسافة ٧٠ متراً عن حرم الجامعة وكانت مساحة كبيرة اسفله مستغلة في ممارسة أنشطة غير مرخصة ومؤخراً تم إزالة تلك التعديلات، لذا يري البحث أنه علي الجهات الإدارية المختصة وضع اليد علي تلك المساحة وشغلها بأي طريقة قانونية لحين تهيئتها بما يتناسب واحتياجات المجتمع المحيط لها واستغلالها علي سبيل المثال كمكتبة حيث ان أهمية الموقع المكانية تحتم مزاوله مثل هذا النشاط ويهيب البحث بإدارة الحكم المحلي وقصر ثقافة المنصورة الهيمنة والإشراف عليها، كما هو الحال في مجمع (ساقية الصاوي) بالقاهرة، علي أن يراعي تجهيز المكتبة بالمراجع والأجهزة التي تقدم خدمات يحتاجها الطلاب وتقدم أيضاً خدمات جماهيرية.

الاستنتاجات :

١. تدهور الحالة الإنشائية للكوبري بسبب بناء المواطنين وجعل البناء متصل إنشائياً بجسم الكوبري والذي يترتب عليه تتوقف حركة الكوبري المرتبطة بظاهرة التمدد والانكماش حيث أن المخالف قد أقام ركائز لمبانيه مستخدماً الأعضاء الإنشائية للكوبري والتي كانت من قبل في حركة حرة ونتيجة لذلك تظهر شروخ سطحية وقد تمتد الي داخل الكتلة الخرسانية والتي بدورها تُحدث مشاكل إنشائية معقدة تكلف الدولة مجهود ومبالغ طائلة لإعادة الوضع لما كان عليه .
٢. تضارب الإجراءات التي تتخذها الإدارات القائمة علي رقابة أعمال التعدي مما يضع الجهة الإدارية في حرج عند اتخاذها الإجراءات ناقصة وبها قصور .
٣. ارتباك حركة المرور وعرقلة سير المشاة .
٤. تلوث بصري منه تظهر العاصمة بمظهر لا حضاري يحدث اضطراباً للبيئة المعمارية المحيطة .
٥. تعريض حياة المواطنين للمخاطر بسبب ممارسة المخالفين لأنشطة ذات طبيعة خارجة عن مقتضيات الأمن الصناعي والحماية المدنية.



جرافيك رقم (١) يوضح وضع الكوبري خلال زمن التعدي ومعالجته.



■ التوصيات الختامية :

- أولاً : توصيات خاصة بالإدارات المعنية :

أ- يهيب البحث بالجهات الإدارية القائمة علي شئون التنظيم بالأحياء والمدن والقري ضرورة أخذ الحيطة وعدم السماح للمواطنين أو الجهات الحكومية بالبناء أسفل الكباري الا بعد الرجوع للهيئة العامة للطرق والكباري وعمل الدراسات المستفيضة التي من خلالها يتم التدخل بالبناء أو التعديل للمساحات أسفل الكباري دون الإضرار بالهيكل الإنشائي لها وبما يتناسب والبيئة المعمارية المحيطة .

ب- وضع أسس تعاون مشترك بين الهيئة العامة للطرق والكباري ووزارة التنمية المحلية تقضى بأن الشئون الهندسية بوزارة التنمية المحلية هي الإدارة المنوط بها اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال المخالفات التي تقع أسفل الكباري وعلي حرم الطرق داخل نطاق عملها وعلي هيئة الطرق إمداد قطاع الشئون الهندسية بكافة المستندات والخرائط والمعلومات الفنية اللازمة والتي من خلالها يتم اتخاذ إجراءات التصدي للمخالفة بطريقة سليمة، وبالنسبة للوضع الحالي تتخذ الإجراءات في حالة إكتشاف المخالفة بالاتفاق بين الطرفين السابق الإشارة إليهم، من حيث توحيد تاريخ الإجراءات كي تكون متزامنة وعلي ان يكن هناك توافق في الوصف الفني للمخالفة وذلك لتسهيل أعمال الفصل القضائي حال نظر جنة المخالفة ويعمل بذلك لحين صدور قرار وزاري يُحكم تلك الأمور.

ت- إعادة النظر في النماذج الورقية المعمول بها حالياً والتي بمقتضاها يتم إيقاف أعمال المخالفة وتحرير المحاضر وأيضاً قرارات الإزالة والإخطارات التي تتخذ في مواجهة المتعدي وضرورة تعديلها بما يضمن لمحرري الإجراءات تصويب حال المخالفة بالشكل السليم ودرءاً للخطأ.

ث- إنشاء وحدة إدارية بهيئة الطرق والكباري منبثقة من إدارة الشئون القانونية يكن من مهامها متابعة سير الإجراءات التي تُحرر بمعرفة الهيئة ضد المخالفين والمنظورة بالدوائر القضائية ومعرفة ما وصلت اليه المخالفات الصادرة منها علي أن يكون من ضمن مهام تلك الوحدة التواصل مع وحدات تنفيذ الأحكام بوزارة التنمية المحلية لسرعة تفعيل وتنفيذ تلك الأحكام وعدم تأجيلها لأي غرض.

ج- تفعيل دور المحافظات " إدارة العلاقات العامة والشئون الهندسية " في عمل الندوات والمؤتمرات العلمية التي يشارك فيها المتخصصين والعاملين بالأحياء ومجالس المدن والوحدات المحلية وفتح دائرة حوار مع المواطنين وتوعيتهم وحثهم علي عدم التعدي علي أملاك الدولة خاصة أسفل الكباري مع استعراض عوامل ومؤثرات وأبعاد المشكلة كي يمكن تبادل المعرفة والخبرات للوصول إلى رؤية شاملة ولتجنب المشاكل ومعالجة مختلف الجوانب وخاصة التي لها التأثير علي الارتقاء العمراني والحضاري والنواحي الاجتماعية والاقتصادية.

- ثانياً : توصيات خاصة بالوزارات المعنية :

١. يهيب البحث بالسادة مسئولو وزارة التنمية المحلية ضرورة إعادة النظر في تطبيق المادة (٧) من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ وحثمية تحديثها بما يتناسب وقيمة الإشغال ونوع الطريق مع إعطاء أهمية توازن القيمة المقررة للإشغال بما يتوافق ووقت وقوع المخالفة ويشير البحث الي انه عندما ينظر لأجر العامل اليومي في الخمسينات وهي سنوات إصدار القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ كان الأجر ٢٥ قرشا والآن يزيد عن مائة جنيها من تلك الحقيقة نجد المواطن يتجرأ علي شغل الطرق والأماكن العامة ومنها أسفل الكباري وذلك لعلمه بضالة قيمة الإشغال.

٢. كما يهيب البحث بفخامة رئاسة الوزراء إن أمكن التفضل بتشكيل لجنة من السادة الاستشاريين بالوزارات المعنية علي أن تضم :

- وزارة التنمية المحلية.

- وزارة الموارد المائية والري.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- وزارة الإسكان والمرافق العامة والمجمعات العمرانية، وهيئة التنمية العمرانية.
- وزارة النقل "هيئة الطرق والكباري".
- وزارة الدولة لشئون البيئة.
- أعضاء من الأمن الصناعي وغيرهم.
- أعضاء من نقابة المهندسين.
- ممثل عن المجتمع المدني بشرط أن يكون ملم بأبعاد المشكلة.

وذلك للاتفاق علي وضع بروتوكول تعاون مشترك من خلاله توضع خطة ممنهجه طويلة أو قصيرة الأجل حسب الأوضاع لتطوير العشوائيات خاصة فيما يتعلق بموضوع البحث وللنهوض بالارتقاء الحضري ووضع آليات وضوابط بها تهيمن الدولة علي كافة المساحات أسفل الكباري وتستغلها الاستغلال الأمثل علي النحو الذي يدر عائد اقتصادي للدولة ويساهم في تحسين البيئة ويعود أيضاً بالرفاهية علي المجتمع علاوة علي خلق مشهد معماري بثوب حضاري متناسق مع العاصمة والمدينة كما يري البحث أنه لتحقيق ذلك تُكلف كل رئاسة حي أو رئاسة مجلس مدينة أو وحدة محلية كل في نطاق عمله دراسة الوضع القائم لكافة الكباري والمساحات أسفلها وجوارها وإعداد قاعدة بيانات تفصيلية تشتمل علي ما يلي :

- المستندات الفنية وتشتمل علي :
 - الرفع المساحي لكافة المناطق المتعدي عليها والفضاء المجاور (حرم الكوبري) وإعداد خرائط بذلك وتوثيقها بالطرق " CAD - 2D & 3D " .
 - إعداد صور فوتوغرافية لحالات التعدي.
 - بيانات توضح نوع المواد التي استخدمها المتعدي في إتمام المخالفة.
 - بيانات الوصف الدقيق للمبني المقام وعلاقته بالأعضاء الإنشائية للكوبري.
 - رسم خريطة توضح مدي خطورة المباني المقامة علي الأعضاء الإنشائية للكوبري.
- بيانات الأنشطة المقامة أسفل الكباري :
 - نوع النشاط وما يتبعه.
 - بيانات الأشخاص القائمين بالنشاط.
 - الماكينات والأدوات المستخدمة.
 - زمن تشغيل النشاط.
 - مدي خطورة النشاط القائم علي الصحة العامة وأمن المواطنين وتأثير النشاط علي البيئة المعمارية/الإنشائية المحيطة.
 - نوع وطبيعة القوي المستخدمة.
 - وضع المرافق بالنسبة للمخالفة.
- ثالثاً : توصيات خاصة إضافية :



الصور أرقام ١٠ ، ١١ يوضحا المساحات الفضاء أسفل بعض الكباري عقب الانتهاء من تشييدها مؤخراً.

١. يري البحث أنه من الأفضل ان تهيمن الأحياء ومجالس المدن والوحدات المحلية كل في نطاق عمله علي المساحات الفضاء أسفل الكباري فور انتهاء العمل من إنشاء أي كوبري حتي لا تترك وتصيح مناطق مهجورة يسهل التعدي عليها ولسرعة استغلالها للنفع العام ويرى البحث أنه لتحقيق ذلك يتطلب الأمر:
 - ١,١ دراسة مدي احتياجات المناطق السكنية المجاورة للكوبري للخدمات اليومية أو الأسبوعية أو الموسمية وتخطيط المساحات أسفل الكوبري بما يتناسب واحتياجات تلك المناطق فعلي سبيل المثال إقامة سوق أسفل الكوبري مرتين في الأسبوع كما يمكن استغلال المساحة ذاتها كموقف سيارات في بقية أيام الأسبوع ويمكن استخدام جزء من الفضاء ذاته ليلاً كدار مناسبات دينية مفتوحة ما أقتضي الأمر.
 ٢. دراسة المناطق أسفل أو بجانب الكباري واستغلالها علي النحو الآتي :
 - ١,٢ إنشاء وحدات تجارية صغيرة لا تزيد مساحة كل وحدة عن ١٠ متر مربع (عبارة عن مباني خفيفة كالأكشاك الخشبية أو الحديدية المغلفة بالصاج مؤقتة يتم تشييدها بحيث يمكن فكها دون الإضرار بالكوبري) مع إعطاء المواطنين تراخيص مؤقتة لمزاولة الأنشطة التي تتناسب معهم خاصة المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل وشباب الخريجين العاطلين ويهدف إنشاء تلك الوحدات المساهمة في حل مشكلة البطالة علي أن تتولي الجهات الإدارية طرحها للمواطنين للإيجار ولمدد محددة حسبما يترأى لها علي أن يتم الاتفاق مع هيئة الطرق والكباري ووزارة التنمية المحلية علي السير في كافة الإجراءات مع عدم الترخيص بإقامة أنشطة مضرّة بالبيئة.
 - ٢,٢ إنشاء حدائق عامة وكثرة المساحات الخضراء لزيادة نسبة الأكسجين بالمدن.
 - ٣,٢ إنشاء منتزهات وملاهي أطفال أسفل الكباري خاصة بالمناطق السكنية المحرومة من وسائل ترفيه للأطفال مع مراعاة توفير عامل الأمان للمنتفعين.
 - ٤,٢ عمل صالات ألعاب رياضة لممارسة الشباب كافة أنواع الرياضة ولشغل أوقات فراغهم خاصة في فصل الصيف وغيره.
 - ٥,٢ إنشاء مكاتب ودور عرض بنفس طريقة تشييد الوحدات التجارية سألقة الذكر علي أن تكون تحت إشراف وزارتي الثقافة والتنمية المحلية.
٣. كما يري البحث أنه يجب دراسة طبيعة الأساسات التي نفذت عليها الكباري خاصة في وسط القاهرة وفي معظم المحافظات التي بها حالات مماثلة لإمكانية عمل جراجات تحت الأرض وخاصة أسفل تلك الكباري للمساهمة في حل مشاكل أزمة ساحات الانتظار.



الشكل رقم (١) يوضح مقترح استغلال أسفل الكباري وتحت الأرض في الوقت ذاته.



المراجع :

- عبد الرحيم قاسم قناوي : (٢٠١٣) العشوائيات مشاكل وحلول، مكتبة الأنجلو، القاهرة.
- أحمد خالد علام وعبد الغني شعبان عبد العظيم (٢٠٠٠) : العمران والحكم الحضري في مصر، مكتبة الأنجلو، القاهرة.
- محمد علي بهجت الفاضلي : (٢٠٠٠) العشوائيات السكنية (المشكلات والحلول)، كتاب مترجم من الفرنسية الي العربية عن برنار جرانوتيه، دار المعرفة للنشر، الإسكندرية.
- أحمد خالد علام ويحي شديد وماجد محمد المهدي (١٩٩٧) : تجديد الأحياء مكتبة الأنجلو، القاهرة.
- أحمد خالد علام : (١٩٨٦) المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم - المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم، النمو العشوائي في غيبة البلديات، جامعة القاهرة - مكتبة كلية التخطيط العمراني.
- مهندس استشاري / محمد نصحي غريب: (١٩٨٦) النمو العشوائي وسياسة الارتقاء به ، جمعية المهندسين المصرية - جمعية التخطيط، جامعة القاهرة - مكتبة كلية التخطيط العمراني.
- دكتورة / نهى السيد حامد فهمي : (١٩٨٦) المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم ، النمو العشوائي حول التجمعات السكنية بمصر - النواحي الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالنمو العشوائي، مكتبة كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة.
- أحمد أمين مختار: (١٩٨٦) المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم - التخطيط للحد من النمو العشوائي، مكتبة كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة.
- القانون 7 في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأمالك الدولة : (1991) .
- قانون البناء الموحد " ١١٩ " : (٢٠٠٨)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة.
- قانون الإشغالات رقم " ١٤٠ " : (١٩٥٦)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة.

Web site :

<http://mohamed-iessa.ahlamontada.com/t34-topic>

<http://www.cpas->

<https://www.google.com.eg/search?q=%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA+%D8%A3%D8%B3%D9%81%D9%84+%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A&tbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ved=0ahUKEwiAgPu1xY3VAhVHkRQKHdFMAUoQsAQIIw&biw=1024&bih=626gypt.com/Articles/Baki/press/218.pdf>

<http://www.youm7.com/story/2016/8/19/%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%B7%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B3%D9%81%D9%84-%D9%83%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%B3%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8->



Nile Journal of Architecture & Civil Engineering

Journal Webpage: <https://njace.journals.ekb.eg>

Volume 2, June 2023



[%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9/2848806](#)

<http://www.youm7.com/story/2016/6/3/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81->

[%D8%B9%D9%84%D9%89-10-](#)

[%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-](#)

[%D9%83%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%89-](#)

[%D8%B3%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-](#)

[%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%82%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%89/2746794](#)

<http://elbashayeronline.com/news-732521.html>

<https://www.google.com.eg/search?q=%D9%83%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%8A+%D8%B3%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8&tbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ved=0ahUKEwifzb2V2JPVAhWrZpoKHXjKDC0QsAQIIg&biw=1280&bih=918#imgrc=5o9yzxsmOPC2lM:>